

قاله  
2

373

# ابن ابراهيم خصاله

ووصف الشيء لاسمي الاله اصلا اذ لا تقى في العرف والمعرفة ان حواره  
 الاله الاحراقه بل انما يطلق الاله على الامر الذي هو مغاير للفاعل في الوجود واسم  
 وصول اثره الى منفعله واما اطلاق الاله على العلوم الالهية كالمسطق  
 مثلا مع انها من اوصاف النفس فلعله اطلاق مجازي ولا فان النفس ليست  
 ان اسم الغير الالهية ليكون تلك العلوم واسم في وصول اثرها اليها الكسبي  
 الكبير في الاله على العقل بمعنى القوة شايخ في عباراتهم كما وقع في الكشف  
 وجه المحرقة لله حرار اكثره وانح يكون ذكر غير المدرك في  
 كان الاله فهو الحواس في كسبي ان تقى ان كان السبب خارجا فهو الخبز والفا  
 موصوده نفي كونه غير الاله بكنز الاله في العقل فالظن من عبارته الشبه ان  
 صحاحه باعسار ان لم يطل كما في الادراك به سلطان القوى المدركة وكان  
 المدرك في نظر اولهم القدرة صفة موشطى وفي الارادة كما افاده بعض الفضلاء  
 ولا يح عن وصف واما حمل الغير على المصطلح فيجيد له اي ما الخواص عن السؤال  
 المذكور بان المراد بالغير المذكور في وجه الغير المصطلح وهو ما يمكن انعكاسه عن  
 الاخر في الاله المعنى ان لم يكن الاله يمكن انعكاسه من الوجود فهو العقل  
 ولا يمكن نفي الاله عن العقل بهذا المعنى لاسما في كونه قوة ووصفا للنفس  
 لان وصف الشيء ليس مغاير له بهذا المعنى كما انه ليس عنه فيعيد عن الفهم اذ المسأ  
 من اطلاق الغير هو اللغوي اعني ما يكون مغايرا في المفهوم وعلى بعد  
 التسليم فهو غير صحيح لان نفي الغيرية بالمعنى المذكور انما هو

B. 150

Soth 398

كتاب الخصال

ابن ابراهيم

وهو الجوهر حرار عن وجود المنع الخ فان مثل هذا المنع وارد على قوله وانما كسر  
من حرين وهو الجسم بان يحرر المنع المركب في الجسم خوارج ان يكون المركب متصلا  
جوهرين محذرين ولا يكون جسما فلهذا يلغى هذا المنع ولم يبق كالجسم  
لانا نقول الخ هذا خوارج من الاعراض الاول يعنى ليس يحرر المنع من قوله وانما كسر  
اجزائه مطلقا بل الاخرى المعلومه الوجود في انفسه من حيث انصاع وصفاته وهو  
انما يظهر من احواله المعلومه الوجود فعد ذلك المحمل اعنى المحرك او لا ساقى  
المصنوعه وانما كسر المركب الخ خوارج عن الاثر من انما كسر المركب من المحرك  
وان كان محملا لا انه لم يدهس اليه احد فلهذا لم يبق له نصيب وادومه بعينه  
حصر المركب في الجسم محلا والمحرك ان كان كسر من الناس فاعلم بانها فالنعت انه وادى عبارته  
اي مسهم لا يعنى ان يفسر الخط بانسليم على ما سبها الحرين او كسر من هو المسهم  
ان ما به المتماثل من الكره يكون مسطحا على سطح فكل من سبها لا سبها من الكره  
الخط بالفعل سواء كان مسهما او غير مسهم مساويا لالكره كونه في وجوده في حال  
فروع السطح في الوضع وهو كونه في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع  
والكره الكيفية عن مساهمة في الوضع لعدم وجوده في الموضع في الموضع في الموضع  
في الموضع يعنى انه يمكن من مصادره في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع  
سوى وانما قال بالفعل لان الخط المسد رابعه موحده بها علم يعنى ان يرقم حصر  
المسد به وانما قال بعدم لان بعض المتكلمين ذهبوا الى ان مسد مركب من خصوصه الجوهر  
سكنه الخط المسد موحده بها بالفعل عند ذلك المعنى هذا المعنى عبارته المحسوسه والاعنى انه  
كالانوارح في مسد الخط بالفعل من هذا الشئ كان في ما حصر بالفعل بان وجود الخط المسد

هذا هو الوجود في الموضع في الموضع في الموضع في الموضع  
الكره الكيفية في الجسم الكيفية في الجسم

قوله

بود عليه انه لا يوافق محرم محل الزناح ولو ذى الي القبول بعد ذلك الاجل بل الجواب ان تلك الاحاديث اخبار احاد  
فلا يعارض الآيات القطعية والمراد الزيادة بحسب الجرح والبركة كما يقال وكذا الغنى عن الثاني قوله لا يخارعم  
الكفى فانه خلاف المعتزلة السابقة فقال المقبول يبطل حيوته باحل القتل قوله فنكله

86

لم يسئل لمعاش احد هو اجله وادعوا فيه اى في تولده من فعل المعاش بل بقائه ولا  
الضرورة كما ادعوا في سائر المولد واسعا بها عند اسعابها انتهى الكلام في الذي  
من اى الكسبي وغيره من المعسر له انما هو في كونها مستفدة الى العباد لا في كونها  
من افعالهم فانها بحسب مدعى الضرورة في كونها فعل العبد وجمهور المعسر لم يسئل  
عليه وتمام اس سرش يقول انها حادثة لا يحدث لها والى الطعام ان كليهما من جعل الله  
لان فعل العبد الى غير ذلك من الاختلاف المذكور فيما بينهم على ما ذكر السيد الشريف  
شرح المواقف بود عليه انه لا يوافق اه يعنى ان المفهوم من محرم محل الزناح  
ان الاجل هو الزمان الذى سئل فيه لحسوه من عدم واما حرمان واحدا لا مسطور  
لعدد والاختلاف انما هو في جمعة في المسطور وهذا الجواب يدل على صحة الاجل  
احدهما اربعين مثل او الاخر سحان مثل ليس يحصل الجواب برغم قدر عجزه  
على تولد سحان على قدر حتى يلزم لعدد الاجل بل محله انه قدره سحان  
مسطور التقديم واما اخره عن تعلمه بان هاتمة بصر مسا لثلاثين بصر مع اربعين  
سحان من غير هاتمة سحان والمراد الزيادة بحسب الجرح والبركة اه يعنى  
ان المراد بان الطاعة برمدى العمر بانها يزيد بها هو مقصد الامم من العمر وهو  
كتساب الكمالات والخيرات والبركات التى بها يستكمل النفوس الانسانية  
فيفقر بالسعادة لا بغيره فانه حالف المعسر له السابق به ما حصل الخلافة  
ان الاجل في الحيوان الزمان الذى علم الله انه يموت فيه ولنا من جزاء  
عند غير الكسبي انه لا يسعد يموت على الاجل عند الاشاعر وسقدم عند المعسر له  
وقال الكسبي انه مسعود واحدهما القتل والثاني الموت المقبول ليس تمت عند